

بأقلامهم



بقلم
خالدون زين الدين*

وداعاً حقوق التوليب

لكل منا قصة يحب ان يرويها ولو لغريب عابر... ولي قصتي. اولى حروفها دُوّنت مع النبضة الاولى، مع المناداة الاولى و... اول خبر وصورة بعد ذلك.

كان هذا قبل خمسة وثلاثين عاما. في غمرة الاجتياح الاسرائيلي زمن الحرب، يوم تفتحت عيناى على هاتف ارضي يرن، وعلى عاجل يحتاج المتابعة. محور القصة والذي، من اختار اسم خلدون ليُوَقَّع - مع ولادتي- ما يكتب في صحيفة "السفير" مراسلا صحافيا معتمدا. يخبرني عن يوميات كان فيها الخوف المواطن الاول في الجبل. عن مغامرات وسيناريوهات اتبعها لاجتياز الحواجز الاسرائيلية لاىصال رسالته الى الجريدة، فتنشر صبيحة اليوم التالي، كأن يلعب دور فلاح مثلا، يحمل سلة من القش في قعرها حبر وورق وفيلم صور، وعلى وجهها فاكهة وخُضر. او ان يقطع مسافات صحبة الثلج ليتمكن من ايجاد سيارة اجرة تحمل ما كتب الى "نزلة السارولا" حيث "السفير".

تقدمت بنا السنون، فاختر لي الرجل كاميرا تناسب عمري، ودفترنا صغيرا وقلما. انطلقت معه لتغطية مهرجانات ونشاطات اجتماعية، ثقافية وسياسية. استهواني الدور واسرتني المعارف. كيفما اتجهت تجد صديقا او متابعا. "الصحافي الاب" مدير مدرسة رسمية ايضا. حينما وجد امام معادلة: الوظيفة الرسمية ام العمل الصحافي؟ ابقى على الاولى وتمسكت انا بالثانية بشغف طفل واصراره على التمسك باهداب الحياة. قصدنا معا "السفير" وتعرفت الى الزملاء فيها ليُطلب مني اعداد ثلاثة تحقيقات وقتها فيبني على الشيء مقتضاه. اجتزت الاختبار برهبة طالب في حضرة اساتذة مخضرمين، وحزت بطاقة صحافية كمراسل في عمر 17 عاما مع اول سنة جامعية في العلوم السياسية، قبل ان تتمكن مني المهنة أكثر وانغمس في الدراسة والدورات التدريبية في لبنان وخارجه.

اذكر جيدا يوم زارنا في منزلنا الاستاذ طلال سلمان رئيس تحرير "السفير". اذكر ما قاله لي حتى اكاد اصلح من جلستي الآن: "خلدون انت في اول خطواتك في الاعلام، لكن اسمع مني وفكر اكثر في الكمبيوتر. حاول ان تذهب في اتجاه تعلم لغة هذا الصندوق

* اعلامي في اذاعة "صوت لبنان" - الضبية

ضيف العدد

أزمة دستورية أم أزمة تواضعية؟

استعمل "ضمان العيش المشترك" في لبنان ماضيا وحاضرا كدرع لدرء اي خطرٍ داهم على النظام اللبناني. في سبيل ضمان هذا العيش المشترك، وُضعت توافقات ومواثيق كان آخرها التعديلات الدستورية لعام 1990. رغم ذلك، اعترضت نظام الجمهورية الثانية ازمات حالت دون الاستقرار الاجتماعي والامني والاقتصادي. عند كل استحقاق دستوري تأزم الوضع السياسي وادى الى تعطيل مؤسسات الدولة. لما افسح النص الدستوري في المجال امام التوافق، لضمان العيش المشترك، اضحت التوافقية اداة تجاذب تتحصن وراءها مصالح الاطراف. في كل مرة، كانت تلاقي الازمات السياسية في الدستور ذرائع تغذيها او اعراف تُبتكر لتغطيتها.

في ما خص الازمة الاخيرة لتشكيل الحكومة، يتضح من النص الدستوري ان هذا التشكيل يتم بناء على استشارات نيابية يجريها الرئيس المكلف، على ان تمثل الطوائف بصورة عادلة في التشكيلة الوزارية، حيث نصت المادة 64 من الدستور اللبناني الفقرة 2 على ان رئيس مجلس الوزراء "يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها". اما الفقرة 4 من المادة 53 فنصت على ان رئيس الجمهورية "يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة"، والفقرة "1" من المادة 95 منه على ان "تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة".

في ظل الواقع السياسي في لبنان، تتشابك مصالح الاطراف السياسيين ويستحيل معها التوافق، فيطول امد تشكيل الحكومات الوطنية الائتلافية وتتعطل الحياة السياسية. فيتمسك كل بمواقفه حتى ملامسة خطر السقوط في المحذور. كما ان الوضع السياسي الداخلي ليس في منأى عن الاوضاع الاقليمية والاملاءات الدولية. فالصديق والحليف يتنافس في تقديم مساعيه ما يزيد من استفحال الصراع الداخلي. فيصبح الحل رهينة عامل امرار الوقت في انتظار الحلول والوساطات الخارجية والاضاع الاقليمية، لما سيكون للحكومة من موقف من المجرىات الخارجية والداخلية.

وفي ظل غياب مهلة دستورية لتأليف الحكومة، تكاثرت الطروحات من سياسيين ودستوريين للتوصل الى حل للامزة. منه من اعتمد على عدم صدور مرسوم موقع من رئيس الجمهورية بتسمية الرئيس المكلف، كما هو العرف المعتمد منذ الطائف، لترح سحب التكليف. كما وتقدم مبدأ "موازاة الصيغ" مبيحا للجهة التي منحت التكليف استردادده. ومنه



بقلم الدكتور
د. ماشلين المر خير الله*

من ربط التكليف بضرورة تأليف حكومة تنال ثقة البرلمان، فاعطى لهذا الاخير امكان سحب الثقة من الرئيس المكلف كتعبير عن فقدان الثقة بالحكومة باكملها. ومنه من اقترح تأليف حكومة امر واقع يفرضها رئيس الجمهورية والرئيس المكلف. كما لوحث رئاسة الجمهورية بمخاطبة الشعب اللبناني او بامكان استعمال صلاحياتها بتوجيه رسالة الى المجلس النيابي بناء على المادة 53 الفقرة 10 من الدستور على ان تأخذ مفاعيلها قانونيا. كل هذه الطروحات علقت عند النص الدستوري او روحيته.

لكن، يبدو تطبيق اي من هذه الطروحات في ظل التركيبة السياسية شبه مستحيل. فالاشكالية هي اشكالية نظام باكملة، اشكالية الصيغة اللبنانية التي اتاحت منذ انشاء الدولة اللبنانية، واحتفظت لنفسها بوضع وتعديل وتفسير النص الدستوري بما يحلو لاطرافها. اعتمدت التوافقية سبيلا الى تأمين العدالة باشارك جميع الطوائف في الحكم على قاعدة المساواة.

فاين نحن من العدالة المنشودة؟ اين نحن من انتظام المؤسسات؟ نحن بما نحن عليه من فترات تطول مشوبة بالتعطيل، نعمل بسوية الحد الأدنى، وسقف ما نبتغيه لا يتخطى حكومة تصريف اعمال، تشرع الضرورة في البرلمان، الصرف على القاعدة الاثنتي عشرية في غياب اقرار الموازنات، طاولات ومؤتمرات حوار خارج المؤسسات الدستورية... فالى متى سيقى الدستور طيعا في خدمة الاطراف السياسيين بدل ان يكون ضابط ادائهم في التزام مسؤولياتهم الدستورية؟

الجميع على بينة بأن الحلول تكمن في اعلاء المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية والشخصية. فلنبدأ بتشكيل حكومة تكنوقراط تتخذ عنوانا لبيانها الوزاري مهمة تنفيذ ما استُبعد تطبيقه حتى اليوم من المادة 95 من الدستور لناحية وضع "خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية... مهمتها" دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية...". عندها يمكن ان "تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويُعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء..."، وتبدأ دورة الحياة الوطنية الصحيحة، حيث يُقطع دابر المحاصصة المسببة للفساد. عندها لا يبقى من مبرر للتوافق للحفاظ على العيش المشترك او لتأمين قاعدة التوازن. اذ يصبحان من البديهيات المعيشة عفويا.

* استاذة في الجامعة اللبنانية